سياسة التعليم في القطر المصري (١)

بلغ ما اخذتهُ الحكومة من التلامذة اجرة للتعليم سنة ١٨٨١ اي قبل الاحتلال الانكليزي بسنة نحو ٢٣٠٠ جنيه مصري فقط. وبلغ ٧٠٠٠ ج.م سنة ١٨٩٠ ثم زاد بعد ذلك سنة فسنة فصار ٧٦٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٤ وقدر انهُ يبلغ ٩٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٥ . ولا يُعلَّم الآن مجانًا الاَّ بعض التلامذة مثل تلامذة مدرسة المعلمين والتلامذة الذين يتعلمون صناعة التلغراف في مدرسة الصنائع والفنون ببولاق واما تلامذة المدارس الاميرية الابتدائية والثانوية ومدارس التعليم العالي كمدرسة الطب والحقوق فيدفعون كلهم اجورًا للتعليم

ولكن يجب ان لا يفهم من ذلك ان ما يدفع لهذه المدارس يقوم بنفقاتها ولا ان تلميذًا من التلامذة يدفع كل ما يُنفق على تعليمهِ في المدارس الاميرية بل هو يدفع جزءًا صغيرًا منهُ فان تعليم كل تلميذ يكلف الحكومة انفاق ٧٨ ج . م في السنة ووالداهُ لا يدفعان من ذلك سوى ١٥ جنيهًا وما بقي وهو ٦٣ ج . م يدفعهُ المموَّلون (اي دافعو الضرائب)

وقد كثر الانتقاد على السياسة التي تتبعها الحكومة المصرية في هذا الشأن وعرَّض بعضهم بمستشاريها من الانكليز قائلاً انهم يقصدون اضعاف التعليم العالي لانهم لا يشاؤون ان يتأهل المصريون يومًا ما للاستغناء عن المساعدة الاوربية في حكومة بلادهم وان كان المستشارون لا يكرهون تعليم الفلاحين القراءة والكتابة ولا مساعدة المدارس الصناعية لتخريج الصنَّاع. فمنذ سبعين سنة تكلم اللورد مكولي عن تهمة مثل هذه فقال "هل نبقي اهالي الهند جهلاء لكي يبقوا خاضعين لنا" ثم اجاب عن هذا السؤال بالنفي والازدراء قائلاً "ان الحكومات كالافراد قد تشتري وجودها بثمن فاحش والسياسة التي مؤداها ان يقتل الانسان نفسهُ لكي يحيا هي غاية في الخرق والسخافة سواء كانت في الافراد او في الحكومات"(٢) ولا ازيد شيئًا على ما قالهُ اللورد مكولي ردًّا على الذين يتَّهموننا هذه التهم التي تكذبها وقائع الحال في مصر وفي كل بلاد تخفق عليها الراية البريطانية او يعلو فيها النفوذ البريطاني

واذا غضضنا الطرف عن كل انتقاد لا مسوِّغ لهُ مثل هذا الانتقاد فمن المرجح ان

(١) من تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ (٢) خطبة في مجلس النواب في ١٠ يوليو سنة ١٨٤٣

سياسة التعليم العمومي التي تتبع في مصر الآن يجهلها كثيرون من الذين لا غرض لهم عندها ولذلك يحسن بي ان اوضحها في هذا الفصل

يراد بهذه السياسة ابطال التعليم المجاني تدريجاً من المدارس الاميرية التي فوق الكتاتيب وزيادة الاجور فيها . ولما سوّغ في ماهية هذه المدارس وفي الغرض المقصود بها وفي تغير احوالها . فلا يخفى ان نظام هذه المدارس كلهُ اجنبي والغرض منها تعليم التلامذة تعليماً اوربياً لكي تعد جمهوراً من الشبان المصريين لخدمة الحكومة ولتعاطي بعض الفنون . وسبب انشائها الغيرة التي ابداها محمد علي منذ سنة ١٨٣٦ لفرنجة البلاد اي للاقتداء بالاوربيين . ومن حين انشئت تلك المدارس الى ان النيت بعد موته كان التعليم فيها مجاناً وكان التلامذة يطعمون ويكسون وتدفع اليهم كل نفقاتهم من خزينة الحكومة . ومع ذلك كله كانت الحكومة تجلب التلامذة الى مدارسها بالقوة الجبرية وكانت النتيجة انهُ خرج من المدارس حينئذٍ عدد يزيد على الوظائف التي كان يمكن ان تعطى لهم . ولذلك الغى عباس الاول تلك المدارس . ثم اعيدت لما تولّى اسمعيل باشا سنة ١٨٦٣ على النسق الذي كانت عليهِ قبلاً وزيدت فيها حقوق التلامذة حتى صارت مدة التعلم تحسب لهم سني المعاش . ولا تخفى الاسباب التي دعت اسمعيل باشا الى الجري على تلك الخطة فقد قال يعقوب باشا ارتين وهو اخبر الناس في امور التعليم في مصر « ان فكر الحاكم كان موجهاً حينئذٍ الى اعداد الموظفين الذين يحتاجون للادارة »(١)

واول من حاول جعل اجرة على التعليم في مدارس الحكومة هو رياض باشا لما كان ناظراً للمعارف العمومية سنة ١٨٧٤ ولكن مضت عدة سنوات والاجور طفيفة جداً ولم تصر الحكومة على اخذ الاجرة الاَّ منذ عهد قريب . ولما كان إعداد الناس لخدمة الحكومة ولحاجات البلاد العليا لا يتم الاَّ بالوسائط التي جرى عليها محمد علي باشا واسمعيل باشا فلم يكن لها مناص من الجري على الخطة التي جريا عليها . فلما صار في الامكان القيام بمطالب الحكومة من غير الالتجاء الى تلك الوسائط لم يبقَ موجب للخطة التي جريا عليها بل صار يجب العدول عنها تدريجاً في ما يختص بمطالب الحكومة

ويجب على الحكومة ان تتوخّى جعل اجرة التعليم في كل مدارسها المفرنجة مقاربة للنفقات التي تنفقها عليهِ . والاموال التي تنفقها الآن على هذه المدارس تصير تنفقها على التعليم الاهلي الالزم لحاجات الامة

(١) التعليم العمومي في مصر (بالفرنسوية) صحيفة ٢٦

لما احتل الانكليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا ان كل ما تنفقهُ الحكومة على المعارف العمومية انما تنفقهُ على تعليم اولاد فئة صغيرة اكثرها من اغنى اغنياء السكان ولا تعلّمهم الاَّ تعليماً اوربيًّا فاخذوا في تغيير تلك الحال وبُذلت الهمة منذ سنة ١٨٨٤ لاخذ الاجور من التلامذة ولابطال التعليم المجاني تدريجاً ولكن بقي النجاح في هذا السبيل بطيئاً جدًّا الى عهد قريب ولقد تيسَّرت زيادة الاعانات للكتاتيب الاهلية مدة السنوات الثمان الاخيرة من الوفر الذي حصل في نفقات المدارس المتفرنجة (اي الجارية على النظام الاوربي) بازدياد دخلها من اجور التلامذة منذ سنة ١٨٩٨ الى الآن

ولذلك فابطال التعليم المجاني وازدياد اجرة التعليم في المدارس المتفرنجة ليسا من دلائل التأخر ولا هما مضرَّان بمصلحة البلاد الحقيقية بل هما بثابة ابطال امتياز استغرق حتى الآن كلَّ اموال نظارة المعارف وانفاقها على التعليم الموافق لمصلحة اعالي البلاد عموماً . ثم ان التعليم المجاني وُضع ليستفيد منهُ الفقير ولكن لم يستفد منهُ فعلاً الاَّ اهل الغنى والجاه ومحسوبوهم بواسطة نفوذهم ودسائسهم واما التلامذة المحتاجون المستحقون للمساعدة فكانوا مضطرين ان يدفعوا اجرة تعليمهم . وكانت نتيجة ذلك رديئة وعاقبتهُ سيئة في البيت وفي المدرسة فضعف شعور الوالدين بانهم مكلفون بتعليم اولادهم ويدفع نفقاتهم وصاروا يقصدون من وضعهم في المدرسة التخلُّص من نفقات تعليمهم واعالتهم . وامتلأت المدارس بخليط من الاولاد من غير النفات الى استعدادهم العقلي ومقامهم والديهم في الهيئة الاجتماعية . وكثيرون دخلوا المدارس لا لتحصيل العلم بل للتعيش على اسهل سبيل . ونتج من ذلك ضرر آخر لا يقلُّ عن الضرر المتقدم ذكرهُ فداحةً وهو ان الوالدين صاروا يدفعون اولادهم للجري في خطط لا تمكّنهم احوالهم من إعدادهم لها فضلاً عما تقدَّم من الضرر الذي التجأ عباس باشا الاول الى اقفال المدارس . فنشأت في البلاد طائفة من الشبان الذين تعلموا نصف تعليم فآبوا بالخيبة واكثروا من الشكوى والتذمُّر

وهذا الامر لا يختص بمصر وحدها فقد اشار اليهِ المسيو فلكس مرتل المفتش العام في نظارة المعارف العمومية بفرنسا بكلام غاية في الاتقان ينطبق على كل تنشيط متعلل تأتيهِ الحكومة للتعليم الذي من نوع ما في مدارس الحكومة المصرية قال : —

" انا اذا جعلنا التلامذة يزيدون جمهور الكتَّاب والمتهافتين على المناصب الصغيرة في الحكومة بتعليمنا اياهم تعليماً نظريًّا محضاً كما يفعل معلمونا الآن في كل مكان تقريباً وكما يودُّ اكثر والدي التلامذة غروراً منهم نكون قد انفقنا اموال الحكومة في سبيل لا نفع منهُ بل

منهُ ضرر كبير لاننا نكون قد انفقنا الملايين على ابعاد مئات من الشبان عن الاعمال النافعة وعن الانتظام في خدمة شريفة وهم لو أحسن تعليمهم وإرشادهم لكانوا نافعين لانفسهم وللأمة والوطن»(١)

واذا اريد تمهيد السبل للتلامذة الذين تبدو عليهم نجابة الفائقة لكي يدخلوا المدارس العليا ووسائطهم المالية لا تكفي لذلك وجب ان يقف المحسنون اموالاً لتلك المدارس يعلَّم بها من كان مثل اولئك التلامذة . ووقف هذه الاموال لتعليم التلامذة الفقراء الذين يستحقون ان يساعدوا انفع جداً من تكثير المدارس الابتدائية المفرنجة

ولا يحسن ان يساعد اولاد الفقراء على دخول المدارس الابتدائية لتعلُّم العلوم الافرنجية ما لم تدلَّ الدلائل على انهُ يمكن تعليمهم العلوم الثانوية ايضاً

ولهذه الاسباب لا اشك في ان السياسة التي يراد بها حفظ اموال المعارف لترقية التعليم الابتدائي الاهلي وللمدارس الصناعية وجعل نفقات التعليم في المدارس المفرنجة من اجور التلامذة على قدر الامكان هي سياسة رشيدة موطدة الاركان . ولا بدَّ من بذل الجهد كما يبذل الآن فعلاً في تمهيد السبل لاجل التعليم العالي ولكن يجب ان لا يكون هذا التعليم كلهُ على نفقة جمهور المموِّلين

واختم هذا الفصل بجدول تظهر فيهِ النتائج التي وصلنا اليها بعد خمس عشرة سنة . وقد ذُكر فيهِ عدد التلامذة الذين كانوا يحضرون المدارس التي تحت ادارة الحكومة سنة ١٨٩٠ وسنة ١٩٠٥

	١٨٩٠	١٩٠٥
(١) كتاتيب الحكومة(٢)	١٩٦١	٧٤١٠
(٢) دار تخريج المعلمين للكتاتيب	٠٠٠٠	١٤٧٨
(٣) المدارس الابتدائية العالية	٥٧٦١	٧١٧٥
(٤) المدارس الصناعية	٠٣٩٣	٠٥٦١
(٥) المدارس الثانوية	٠٧٣٤	١٣٤٥
(٦) الكليات الفنية	٠٣٨٢	٠٧٤٣
المجموع	٩٢٣١	١٨٧١٢

(١) استشهد بهِ السر اندرو بك في تقريرهِ عن التعليم الصناعي (كلكتا ١٩٠١)

(٢) هذا عدا التلامذة في الكتاتيب الاهلية التي تحت مراقبة الحكومة

وزادت الاموال التي تنفقها الحكومة على التعليم في هذه المدة من ١٠٤٠٠٠ ج . م الى ٢٣٥٠٠٠ ج . م ثم اضافت الى نفقات التعليم ٤١٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٦ فصار مربوط نظارة المعارف لهذه السنة ٢٧٦٠٠٠ ج . م

ومن رأيي ان التعليم متقدم في القطر المصري على قدر ما تسمح به احوال البلاد . ويعترض سرعة تقدمه صعوبتان الاولى عدم وجود المعلمين المتخرجين في فن التعليم . وساعود الى هذا الموضوع في ما بعد . والثانية الحاجة الى مباني صالحة للمدارس . فقد انفقت مبالغ طائلة في السنين الاخيرة على بناء المدارس ومع ذلك لاتزال نظارة المعارف العمومية محتاجة الى مباني اخرى لان ما بني لها لايفي بحاجتها فقد بيّن المستر دنلوب في مذكرة كتبها حديثاً " ان الحاجة ماسة الى ٤٠٠٠٠٠ ج . م وهو تقدير معتدل جداً " . ولا اشك في صحة قوله ولكن لابدّ من حفظ موازنة المالية ولو بالاغضاء عن لوازم التعليم . واخشى انهُ يمضي وقت قبلما تتمكن نظارة المالية من منح هذا المبلغ كلهِ . واذا منحتهُ فانا مرتاب جداً في امكان استعمالهِ بالسرعة المطلوبة اذا روقب انفاقهُ المراقبة الواجبة

القبريّات [1]

قبريات العرب

لم يألف العرب الأنصاب التي تقام على القبور وعمّا نعلمهُ من امرها ان النعمان بنى على قبر نديمهِ ما عُرف بالغريين ويُروى ان جسّاساً وضع على جثة كليب يوم قتلهِ حجارة لئلاّ تأكلها السباع . اما في الاسلام فعرف امرها بدليل ما جاء في الحديث " اعلّم بالحجر قبر اخي " . ولما مرّ حيّان بن سلمى الكلابي بقبر عامر بن الطفيل العامري (المتوفى سنة ١١ هـ ٦٣٢ م) وعليهِ انصاب قال ما هذه الانصاب . فقالوا نصبناها على قبر عامر فقال : ضيّقتم على ابي عليّ . ويسمّى ما يوضع على القبر عند العرب من الحجارة جثوة مثلثة والجمع جُثَى قال الشاعر :

(١) نظن ان اوّل من استعمل هذه الكلمة ابن بطوطة في رحلتهِ المطبوعة في مصر سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م) الجزء الاول صفحة ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٣٥ وكرّرت في الجزء الثاني مرارًا . وكأن هذه الكلمة تعريب حرفي للفظة (Epitaph) الافرنجية وهي يونانية الاصل محرّفة من كلمتي (Epe) بمعنى على و (Taphos) بمعنى قبر